

## تعليم

أثار اقتراح قانون إلغاء الامتحانات الرسمية استغراب التربويين، لكونه يأتي معزولاً عن باقي عناصر المنظومة التعليمية من مناهج وطرق تعليم وتقييم. التربويون يوافقون على إزالة الشوائب، ولكنهم يقولون إن القرار يحتاج إلى مشاور وطني بين الأطراف المعنية

## إلغاء البريفيه بحجة فساد الامتحانات

## فاتن الحاج

على مسافة شهرين من بدء استحقاق الامتحانات الرسمية، تقدّم النائب سيرج طورسركسيان ونديم الجميل باقتراح قانون من الأمانة العامة لمجلس النواب بطلبان فيه إلغاء الشهادة المتوسطة (البريفيه). وأبرز ما يستند إليه الاقتراح في أسبابه الموجبة هو إعلان بعض المراجع في وزارة التربية بصورة واضحة عدم ضرورتها، وإقرار البعض الآخر بالفساد المستشري في كيفية الإعداد للامتحانات وإجرائها. كذلك رأى النائبان أن هذه الشهادة لم تعد إلزامية وضرورية للحصول على أي وظيفة ولا تتماشى مع التطور الحاصل على المناهج الدراسية الجديدة المعتمدة حالياً في لبنان (بالمناخ الحالية ليست جديدة وتعود إلى عام 1997).

اتخاذ قرار على هذا القدر من الحساسية والقطع مع تجربة ماضية لا يمكن أن يأتي مجتزأً ومعزولاً عن المنظومة التعليمية بأكملها، من مناهج وطرق تعليم

وتقييم. هذا ما يتفق عليه التربويون الذين استطلعت "الخبار" آراءهم. فالمستشار التربوي في جامعة القديس يوسف هنري عويط يرى أن هناك حاجة إلى ورشة وطنية للنظر في صلاحية الفكرة وجدواها ومسوغاتها، في ضوء الواقع اللبناني والتجار الدولية العربية والغربية، «الدولة الفرنسية مثلاً ألغت الشهادة المتوسطة كشرط إلزامي للعبور إلى المرحلة الثانوية ولم تلغها كشهادة رسمية، علماً بأنها ربطت ذلك بنظم تقييم دقيقة على مدار السنة». بالنسبة إليه، يجب الإجابة عن أسئلة كثيرة: إذا كانت الغاية من الخطوة إصلاحية، ألا ينسحب ذلك على الشهادة الثانوية؟ وهل يجوز أن نكتفي بالتقويم ونترك باقي عناصر المنظومة التعليمية؟ هل لدينا دراسات دقيقة عن أعداد التلامذة الذين يتابعون دراستهم بعد صف البريفيه وأعداد المتسربين؟

توافق ربما بحوص، الأستاذة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية الأميركية، على أهمية أن يستند القرار إلى دراسة ومعلومات دقيقة، لكنها تتحمس لفكرة إلغاء البريفيه التي باتت تفعل فعلها بتلامذتنا وتضعهم في جو نفسي خانق بلا مبرر، فكل ما يفعلونه في هذا الصف هو التركيز على الجوانب التي تطرح منها أسئلة الامتحانات الرسمية ويهملون الجوانب المتعلقة بالتحليل والثقافة العامة «ما بشوف الطلاب إلا بيدرسوا تاريخ وجغرافيا وتربية بصم لينجحوا بالامتحان، بدنا وولدنا يكونوا مبسوطين ومش مضغوطين، والأهم إنو يوصلوا لعندنا على الجامعات وعندن شوية ثقافة».

الإلغاء الذي لا يترافق مع الرقابة هو نوع من تضييع الشنكاش، يقول الباحث التربوي عدنان الأمين. بالنسبة إليه، الظروف الحالية غير مناسبة للتفكير في القضية من وجهة نظر شاملة للإصلاح التعليمي. قيمة هذه الشهادة، كما يقول، أنها الدليل الوحيد على أن أولادنا بعمر الـ15 أنهوا التعليم الأساسي بشهادة من سلطة موثوقة هي الدولة، وهذا مطلب وطني. يتحدث الأمين عن جانب خبيث في الطرح يتعلق باستفادة مدارس خاصة تجارية وأخرى مرتبطة بامتحانات دولية مثل البكالوريا الفرنسية وغيرها. يستغرب الأمين ما جاء في الأسباب الموجبة لاقتراح القانون، وهو إلغاء الفساد، وكان

## من أوحى بالاقتراح؟

يبرر النائب سيرج طورسركسيان بأن المشروع لا يستند إلى خلفية شخصية أو سياسية، فأولادي لا يزالون صغاراً، والانتخابات النيابية مؤجلة، موضحاً أننا «لم نحدد مهلة زمنية للتنفيذ بهدف جعل القضية تتفاعل، وننتظر أن تجتمع لجنة التربية النيابية في أقرب وقت لمناقشة الاقتراح». من هي المراجع في الوزارة التي تحدثت عنها؟ يجيب: «الوزير الياس بو صعب». هل بنيتم اقتراحكم على دراسات دقيقة أو آراء تربويين؟ يرد أن الاقتراح جاء نتيجة عصف فكري مع معلمين في مدارس خاصة. وزير التربية ينفي أن يكون أحد طرح عليه المسألة، وهو قرأها مثل غيره في وسائل الإعلام. ويؤكد أنه لم يثر مثل هذا الموضوع في لقاء أو تصريح، وهو غير ملحوظ في ورشة تطوير الامتحانات الرسمية.

هل لدينا دراسات دقيقة عن أعداد التلامذة الذين يتابعون دراستهم بعد صف البريفيه؟ (مروان طحطح)

كرمي الحسن فتعارض فكرة الإلغاء بالمطلق، باعتبار أن كل الأوراق البحثية والمحاضرات في دول العالم ومنظمة الأونيسكو تؤكد على أهمية التقويم الرسمي في نهاية المرحلة الأساسية، لافتة إلى أن التعديل يجب أن يحدث في فلسفة الامتحانات وآلية تنظيمها، وليس في وجودها أو عدمه.

من جهته، يعجب أمين عام اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة الأب بطرس عازار من رمي مثل هذا الاقتراح من دون استشارة أحد من المعنيين، «بعد كبير على التدبير الذي يجب أن يمهد له مجموعة من التعديلات القانونية، منها عدم اشتراط الشهادة للحصول على وظيفة، ومرسوم لتعديل المناهج الحالية».

الانتماء الوطني مثل الجغرافيا والتربية المدنية والتاريخ، دليل أن هناك مدارس كثيرة لا تعلم الجغرافيا مثلاً إلا في صفوف الشهادات، لكون طلابها مجبرين على الخضوع لامتحانات الرسمية.

أما مديرة مكتب البحوث والتقويم في الجامعة الأميركية في بيروت

الاقتراح يجب أن ينبع من أصحاب الاختصاص

الفساد غير موجود في الشهادة الثانوية والتفتيش المركزي ووزارات الدولة. هل نصفى هذه المؤسسات أم نعالج الفساد؟

تغيير النظام التقليدي للامتحانات وليس إلغاء الشهادة، هو ما يجب أن يحصل، بحسب الأستاذة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية الهام بدران. تشرح أن الطلاب قد يجرون امتحاناتهم في مدارسهم لإزالة عامل الخوف ويطلق تقنية حديثة، لكن يجب أن يجري ذلك وفق نظام تقويم جدي رسمي يقيس معلومات التلميذ ومواقفه واتجاهاته، تحقيقاً للعدالة بين المدارس؛ فغياب هذا النظام ينجح الجميع، وخصوصاً في المدارس الدكاكين وهي كثيرة. تحذر من أن يكون الهدف من الإلغاء هو عدم تعليم بعض المواد التي تنمّي

الماضية نشاطاً عمرانياً كبيراً، وهو في تصاعد، وينتظر أن يستكمل بناء هذه المنطقة خلال السنوات الخمس المقبلة، ما سيؤدي بفعل إستنزاف مياه الآبار الجوفية بلا حساب أو رقيب إما إلى جفافها أو إلى إصابتها بالملوحة.

يلفت حلواني إلى أمر بالغ الخطورة هو أن بعض الأبنية التي شيدت حديثاً في تلك المنطقة، عمل مهندسوها على إنزال مستوى الآبار الجوفية بضعة أمتار من أجل كسب طباق إضافي تحت الأرض

أجربناها في منطقة الضم والفرز، حذرنا من إستنزاف الآبار الجوفية والإستهلاك المفرط للمياه على نحو غير مسؤول، وقلنا حينها إنه إذا استمررنا على المنوال ذاته فإننا مقبلون على كارثة حقيقية، لأن كل مياه الآبار الجوفية في تلك المنطقة ستصبح مالحة. على الرغم من ذلك لم يتراجع الإستعمال الشخصي والمنزلي للمياه في أنحاء طرابلس، بحسب حلواني الذي لفت إلى أن «منطقة الضم والفرز شهدت في السنوات الثلاث

في استعمال مياه الآبار الخاصة واستخدام المياه بطريقة رشيدة»، عبر سلوكيات وإرشادات إعتاد المواطنون أن يسمعوها عادة في فصل الصيف عندما يتراجع منسوب الآبار الجوفية والينابيع، ويصيب بعضها جفاف كلي أو نسبي.

لكن هذا التحذير لم يكن الأول من نوعه، فرئيس لجنة المياه والبيئة في بلدية طرابلس جلال حلواني أوضح لـ«الخبار» أنه «منذ نحو ست سنوات، وبعد دراسة

المؤسسة، أشارت فيه إلى أن المياه الجوفية تُستنزف وتتضرر بفعل الآبار الخاصة»، لافتة إلى أن استمرار الإسراف في استعمال الآبار الخاصة في الأبنية، يؤدي إلى إستنزاف المياه الجوفية ويضر بنوعيتها، وإلى تداخل مياه البحر فيها ما يزيد من ملوحتها، بحيث تصبح ليس فقط غير صالحة للإستعمال، وإنما أيضاً غير قابلة للمعالجة لإعادتها إلى حالتها السليمة. لذلك تمنّت المؤسسة على «جميع المواطنين الإقتصاد

## عبد الكافي الصمد

دقت مؤسسة مياه لبنان الشمالي، قبل أيام، جرس الإنذار، عندما حذرت على نحو غير مباشر من أن مدينة طرابلس مقبلة على «كارثة» مائية كبيرة في السنوات القليلة، نتيجة الإسراف الجائر في استعمال المياه الجوفية، وتحديدًا على يد أصحاب الآبار الخاصة، داعية إلى اتخاذ خطوات عاجلة قبل وقوع المحظور.

جاء هذا التحذير عبر بيان وزعته

## تقرير

## مياه طرابلس الجوفية ضحية الاستنزاف والتلوّث